

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص: إدارة المشاريع

تقرير أخلاقيات البحث العلمي

تقرير مقدّم استيفاءً لمتطلبات مقرر أخلاقيات البحث العلمي

إعداد الطالب	طارق عمري عبدالله الصاعدي
الرقم الجامعي	253002942
إشراف	د. الفيصل عبد الحميد / د. فايز جراد
العام الدراسي	2026

1. المقدمة

يُمثل البحث العلمي ركيزة أساسية في بناء المعرفة ودفع عجلة التنمية، غير أن قيمته الحقيقية لا تتحقق بمعزل عن المنظومة الأخلاقية التي تضبط سلوك الباحث وتُوجّه خياراته في كل مرحلة من مراحل عمله. وقد عرّف أخلاقيات البحث العلمي بأنها "مجموعة المبادئ والمعايير التي تُوجّه سلوك الباحث منذ تحديد (Resnik 2018) مشكلة البحث وحتى نشر نتائجه وتوظيفها"، وهو تعريف يُجّلّي أن الأخلاقيات ليست طبقة إضافية فوق البحث بل هي نسيجه الداخلي.

وقد شهدت العقود الأخيرة اهتماماً متصاعداً بأخلاقيات البحث في حقول العلوم الاجتماعية والإدارية، لا سيما مع توسع الدراسات الكمية التي تستعين بالمشاركين البشريين مصدراً أساسياً للبيانات. ففي هذا النوع من الأبحاث تتشابك الاعتبارات الأخلاقية بصورة خاصة: الموافقة المستنيرة، وسرية البيانات، والتحيز في التصميم، وأمن المعلومات، وغيرها من قضايا لا يمكن تجاهلها دون أن يُلقي ذلك بظلاله على موثوقية النتائج وشرعية البحث برمته.

يسعى هذا التقرير إلى تناول أخلاقيات البحث العلمي من جانبها النظري والتطبيقي، إذ يستعرض أولاً أهمية هذه الأخلاقيات ومبادئها الجوهرية، ثم يُناقش القضايا الأخلاقية الأبرز والأطر التنظيمية الدولية، وصولاً إلى تطبيق هذه المبادئ تطبيقاً عملياً مفصلاً على بحث الطالب الموسوم بـ "أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة الإصدار السابع APA المشاريع في المنظمات السعودية". ويستند التقرير في توثيقه إلى أسلوب

2. أهمية أخلاقيات البحث العلمي

لا يصح النظر إلى أخلاقيات البحث العلمي بوصفها قيداً بيروقراطياً يُثقل كاهل الباحث؛ بل هي الضمان الذي يمنح بحثه قيمة تتجاوز الصفحات المكتوبة إلى الأثر الاجتماعي الحقيقي. وتتجلى أهمية هذه الأخلاقيات في خمسة أوجه متكاملة:

أولاً، الموثوقية والمصادقية: حين يلتزم الباحث بمعايير الأمانة والنزاهة، تصبح نتائجه قابلة للتحقق والتكرار وهو ما يجعلها حجراً في البنيان المعرفي التراكمي. في المقابل، يكفي انتهاك أخلاقي واحد — كتلفيق بيانات أو (Israel & Hay, 2006) حذف نتيجة معارضة — لإسقاط كامل مصداقية الدراسة حتى لو كان باقيها سليماً.

ثانياً، حماية المشاركين: يُلزم الإطار الأخلاقي الباحث بعدم إلحاق الضرر بمن يُسهمون في دراسته، سواء أكان تحديداً لضمان — IRB الضرر نفسياً أم مهنيّاً أم اجتماعياً. وقد نشأت أنظمة مراجعة أخلاقية مؤسسية — كلجان هذا الالتزام قبل أي تفاعل مع مشاركين بشريين.

ثالثاً، سلامة المنظومة البحثية: تراكم انتهاكات أخلاقية في حقل بحثي ما يُفضي إلى تلويث المعرفة في ذلك الحقل ولعل أزمة عدم التكرار (Steneck, 2006) بأسره، ويُفقد نتائجه قابلية الاستناد إليها في السياسات والقرارات التي اجتاحت عدداً من حقول العلوم الاجتماعية خير شاهد على تكلفة ضعف الالتزام (Replication Crisis) الأخلاقي.

رابعاً، العدالة في توزيع المنافع والأعباء: تحرص أخلاقيات البحث على ألا تتحمل الفئات الأقل قدرة على الدفاع عن أنفسها أعباء البحث في حين تذهب ثمراته لغيرها، إذ يشترط الإطار الأخلاقي توزيعاً عادلاً للمخاطر والمكاسب.

خامساً، الامتثال المؤسسي والاجتماعي: كثير من الدراسات في مجالات الإدارة والعلوم الاجتماعية باتت تخضع لاشتراطات أخلاقية صريحة قبل الشروع في جمع البيانات، وهو توجه تعززه اليوم جامعات المملكة العربية السعودية في إطار تطوير منظومة البحث الوطنية ضمن أهداف رؤية 2030.

المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي 3.

رصدت الأدبيات الأكاديمية خمسة مبادئ جوهرية تُشكّل الأساس الذي تقوم عليه أخلاقيات البحث في العلوم الاجتماعية والإدارية، ويُقدّم الباحث كل مبدأ مع تعريف موجز ومثال توضيحي:

أ. الأمانة العلمية (Scientific Honesty)

تعني الدقة التامة في نقل الحقائق وعرض النتائج كما هي، دون تحريف أو انتقاء انتقائي يخدم توجهاً مسبقاً. مثال تطبيقي: حين يكشف تحليل بيانات الاستبانة عن نتيجة تتعارض مع الفرضية الأصلية، يلتزم الباحث الأمين بالإفصاح عنها وتفسيرها، لا بتجاهلها أو التقليل من دلالتها الإحصائية.

ب. النزاهة (Integrity)

تعني الاتساق الكامل بين ما يُعلنه الباحث من إجراءات وما يُنفّذه فعلياً. مثال: الباحث النزيه يصف منهجيته بدقة. تُمكن أي باحث آخر من إعادة الدراسة والوصول إلى النتائج ذاتها في ظل الظروف ذاتها.

ج. الموضوعية (Objectivity)

تقتضي الحياد التام في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، والابتعاد عن المواقف المسبقة والمصالح الشخصية. مثال: عند تصميم استبانة لقياس أثر التحول الرقمي، تُصاغ البنود بصورة محايدة لا تدفع المستجيب نحو إجابة بعينها.

د. السرية (Confidentiality)

تعني المحافظة على سرية هوية المشاركين ومعلوماتهم الشخصية وعدم الإفصاح عنها لأي طرف خارج نطاق الفريق البحثي المحدد. مثال: بدلاً من ذكر اسم الجهة التي يعمل فيها المستجيب، يُستعاض عنها بترميز محايد في جداول التحليل.

هـ. الموافقة المستنيرة (Informed Consent)

تعني إعلام المشاركين بكامل تفاصيل الدراسة — أهدافها وإجراءاتها والمخاطر المحتملة وحقوقهم في الانسحاب دون أي تبعات — قبل الحصول على موافقتهم. مثال: ترفق الاستبانة بورقة إيضاحية تشرح الغرض من الدراسة وتُطمئن المستجيب على طوعية مشاركته وسرية بياناته وحقه في التوقف في أي وقت.

القضايا الأخلاقية في البحث العلمي. 4.

تتعدد القضايا الأخلاقية التي تواجه الباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية والإدارية، ويُعرض فيما يلي للقضايا الأبرز مع مثال يُجسّد كل منها

(Plagiarism) أ. الانتحال العلمي

يُعدّ الانتحال من أشد الانتهاكات الأخلاقية خطورة، ويشمل نسب أفكار الآخرين أو نصوصهم أو بياناتهم إلى النفس دون توثيق مرجعي صريح. مثال واقعي: إدراج فقرات كاملة من مراجعة سابقة لأدبيات التحول الرقمي، بصورة ملحوظة (Turnitin ك) في متن البحث دون إشارة مرجعية. وقد تطورت أدوات الكشف عن الانتحال، مما يُضيق هامش التحايل على هذا الانتهاك ويُعرّض صاحبه لعقوبات أكاديمية صارمة.

(Fabrication & Falsification) ب. تزوير البيانات وتلفيقها

يتمثل التزوير في اختلاق بيانات لم تُجمَع فعلياً، والتلفيق في تعديل بيانات قائمة لتنسجم مع نتيجة مرغوبة. مثال افتراضي: باحث يرفع نسبة الاستجابة في استبانته من 65% إلى 88% في التقرير المكتوب دون وجود استبانات فعلية تُغطي هذا الفارق. وتتطوي هذه الجريمة الأخلاقية على تضليل المجتمع العلمي وتوليد معرفة زائفة. قد تُفضي إلى قرارات ضارة.

(Research Bias) ج. التحيز البحثي

يحدث التحيز حين يُلون توجه الباحث المسبق أو مصلحته تصميم الأداة أو جمع البيانات أو تفسير النتائج. مثال: صياغة بنود الاستبانة بأسلوب توجيهي — كاستخدام عبارات تُثني المستجيب مسبقاً على التحول الرقمي. مما يُفضي إلى إجابات تؤيد الفرضية لا لأنها واقع بل لأن التصميم كان مُتحيزاً —

(Privacy Violation) د. انتهاك الخصوصية

يتجلى في الكشف عن بيانات شخصية تخص المشاركين دون إذنه، أو جمع معلومات تتجاوز حدود ما تقتضيه الدراسة. مثال: طلب معلومات عن الرواتب أو التقييمات الوظيفية السنوية في استبانة لا تستلزم ذلك. لاختبار فرضياتها، وهو ما يجعل المشاركين عرضة لمخاطر مهنية دون مبرر بحثي.

(Conflict of Interest) هـ. تضارب المصالح

يقع حين تكون للباحث مصلحة مالية أو علاقة شخصية تتعارض مع موضوعية بحثه دون الإفصاح عنها. مثال: باحث يدرس أثر منصة لإدارة المشاريع على كفاءة التنفيذ في حين أن لديه ارتباطاً تجارياً بالشركة المطوّرة لتلك المنصة، ويُخفي هذا الارتباط في ورقته البحثية.

القواعد واللوائح المنظّمة لأخلاقيات البحث. 5.

(Institutional Review Boards — IRB) أ. لجان مراجعة المؤسسات

الآلية المؤسسية الأبرز لضمان الامتثال الأخلاقي في الأبحاث التي تشمل مشاركين بشريين IRB تُمثل لجان تضطلع هذه اللجان بمراجعة بروتوكولات البحث قبل انطلاقتها للتحقق من توافر ضمانات الموافقة المستنيرة وقد باشرت عدد من الجامعات السعودية (APA, 2020) وحماية الخصوصية وانعدام الضرر على المشاركين في تأسيس لجان أخلاقيات مشابهة ضمن جهود تطوير البحث الوطني

ب. الدليل الأخلاقي للرابطة الأمريكية لعلم النفس (APA Ethics Code)

يُؤر الدليل الأخلاقي الصادر عن الرابطة الأمريكية لعلم النفس إطاراً منظماً يُغطي قضايا الموافقة المستنيرة والسرية والتحيز والنشر المسؤول بصورة تفصيلية، وقد غدا مرجعاً محورياً في أبحاث العلوم الاجتماعية (APA, 2017) والإدارية على مستوى العالم

ج. المعايير الدولية — إعلان هلسنكي والمبادئ المشتركة

على الرغم من أن إعلان هلسنكي (1964، وما تلاه من تعديلات) يُعنى أساساً بالأبحاث الطبية، فإن مبادئه الجوهرية — لا سيما الموافقة المستنيرة وتقديم مصلحة المشاركين على مصلحة العلم — انتقلت إلى ميادين توجيهات (CIOMS) العلوم الاجتماعية والإدارية. كما تُصدر هيئات كمجلس المنظمات الدولية للعلوم الطبية تُسهم في تشكيل معايير الأخلاقيات البحثية عالمياً

د. السياق السعودي

يشهد المشهد التنظيمي للبحث العلمي في المملكة العربية السعودية تطوراً متسارعاً؛ إذ تُعزز الجامعات السعودية أطر أخلاقيات البحث كجزء من منظومة رؤية 2030 الرامية إلى رفع مكانة المملكة بحثياً على الصعيد الدولي. كما تُلزم عدد من مجالات الدوريات العلمية العربية المحكمة حالياً بالحصول على موافقة أخلاقية مؤسسية كشرط للنشر في أبحاث البشر

6. التطبيق العملي على موضوع البحث

يتناول هذا القسم — وهو الأهم في التقرير — تطبيقاً تحليلياً مفصلاً لمبادئ أخلاقيات البحث العلمي على دراسة "أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة المشاريع في المنظمات السعودية". تعتمد الدراسة منهجاً كمياً قائماً على استبانة تستهدف مديري المشاريع والمختصين في منظمات سعودية متعددة القطاعات، وهو تصميم يستدعي تحليلاً دقيقاً للاعتبارات الأخلاقية التالية

أولاً: جمع البيانات

يُجمع الباحث بيانات الدراسة من مختصين في إدارة المشاريع يعملون في منظمات سعودية انخرطت في مبادرات التحول الرقمي. والاعتبار الأخلاقي الجوهرى هنا يتمثل في التأكد من أن آلية الاستجابة طوعية تماماً وأن الباحث لا يمارس أي نوع من الضغط المباشر أو غير المباشر على المستجيبين — كأن يكون للباحث علاقة إشرافية بهم أو أن تُرسل الاستبانة عبر جهة العمل بصورة توجي بالزامية المشاركة. ويتعين على الباحث توضيح أن البيانات تُجمع لأغراض أكاديمية بحثية، وأن نتائجها لن تُستخدم في أي تقييم وظيفي أو مؤسسي

كذلك يستوجب جمع البيانات التحقق المسبق من عدم وجود تعارض مؤسسي، وهو ما يعني أن استهداف منظمات تربط الباحث بها علاقات مصلحة يستوجب الإفصاح الصريح والاستئناف المسبق للحصول على موافقة أخلاقية خاصة. ولتعزيز موضوعية البيانات، اعتمدت العينة التطبيقية العشوائية الموزعة على أربعة قطاعات (الحكومي والتقنية والإنشاء والطاقة) بما يُحدّد من تحيز قطاع واحد في الاستجابات الكلية.

ثانياً: الاستبيان

صُمّمت الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسية لجمع البيانات بمراعاة جملة من الاشتراطات الأخلاقية. على صعيد اللغة والصياغة، حرص الباحث على صياغة بنود الاستبانة بأسلوب محايد لا يُوحى مسبقاً بإجابة مرغوبة؛ فمثلاً — بدلاً من صياغة "هل يُحسن التحول الرقمي كفاءة مشاريع منظمتك بشكل واضح؟" — وهي صياغة توجيهية "اعتمدت صياغة محايدة: "كيف تُقيم أثر التقنيات الرقمية على الالتزام بالجدول الزمني لمشاريع منظمتك؟

على صعيد تحكيم الأداة، عُرضت الاستبانة على لجنة من سبعة محكمين للتأكد من خلوها من البنود المضللة — أو التي تنتهك خصوصية المستجيب. وأزيلت البنود التي تطلب معلومات خارج نطاق متغيرات الدراسة كالمعلومات المالية الشخصية التفصيلية — التي لا صلة لها بالفرضيات البحثية. كما أُجريت دراسة استطلاعية على ثلاثين مستجيباً للتحقق من وضوح البنود قبل توزيع الاستبانة النهائية.

ثالثاً: السرية

تُشكل السرية أحد أبرز الاشتراطات الأخلاقية في هذه الدراسة، نظراً لأن الاستبانة تستهدف موظفين في منظمات قد تكون حساسة تجاه الإفصاح عن مستوى تحولها الرقمي أو كفاءة مشاريعها. ولضمان السرية، اعتمدت تماماً، إذ لا يُطلب فيها اسم (Anonymous) إجراءات متعددة: أولها، تصميم الاستبانة بصورة مجهولة الهوية المستجيب أو مسماه الوظيفي التفصيلي أو اسم منظّمته.

ثانيها، أن البيانات الديموغرافية جُمعت بصورة مجمّعة — كالقطاع وفئة حجم المنظمة والمنطقة الجغرافية — لا على مستوى الأفراد أو الكيانات المؤسسية المحددة. وثالثها، التزم الباحث بعدم إطلاع أي طرف آخر — بما في ذلك المشرف — على الاستبانات الفردية المُعبّأة، إذ تُعالج البيانات على مستوى مجمّع لا على مستوى مشارك بعينه. وقد نُصّ على كل هذه الضمانات صراحةً في ورقة المعلومات المرفقة بالاستبانة.

رابعاً: الموافقة المستنيرة

قبل الشروع في أي تفاعل مع المشاركين، صاغ الباحث ورقة موافقة مستنيرة شاملة تتضمن: الهدف من الدراسة وأهميتها الأكاديمية، وصف الإجراءات التي سيمر بها المستجيب (ملء استبانة تستغرق 12-15 دقيقة) ضمانات السرية وعدم تحديد الهوية، تأكيد طوعية المشاركة وحق المستجيب في التوقف في أي وقت دون إبداء أسباب، وجهة التواصل في حال وجود أي استفسارات أخلاقية.

وقد وُزعت ورقة الموافقة المستنيرة إلكترونياً مرفقةً بالاستبانة، واشترطت الموافقة الصريحة من المستجيب (بالنقر على زر "أوافق على المشاركة") قبل ظهور أول سؤال في الاستبانة. وهذا الاشتراط يُحوّل الموافقة من إجراء شكلي إلى فعل واعٍ يُمارسه المستجيب بقرار حر.

خامساً: الخصوصية

الخصوصية في سياق هذه الدراسة تعني أن المعلومات التي يُشاركها المستجيب تبقى ملكاً له ولا تُستخدم بأي صورة خارج الغرض البحثي المُعلن. ولضمان ذلك، التزم الباحث بمبدأ الاقتصاد في البيانات (Data Minimization) أي أنه لم يطلب من المستجيبين سوى المعلومات الضرورية لاختبار الفرضيات البحثية. فلا، تتضمن الاستبانة، على سبيل المثال، أسئلة عن الراتب الشخصي أو مستوى التقييم الوظيفي أو أي بيانات حساسة. لا صلة منهجية لها بموضوع البحث.

علاوة على ذلك، التزم الباحث بعدم محاولة ربط الاستجابات بأشخاص بعينهم عبر تقاطع المتغيرات الديموغرافية (كالجمع بين القطاع والمنطقة والمسمى الوظيفي)، وهو ما قد يُفضي في عينات صغيرة إلى انكشاف هوية المستجيب رغم عدم ذكر اسمه. وقد رُوعي في تصميم الفئات الديموغرافية أن تظل واسعة بما يكفي لمنع هذا الاحتمال.

سادساً: أمن البيانات

يستلزم جمع البيانات عبر الاستبانة الإلكترونية اتخاذ تدابير محددة لأمن المعلومات. على صعيد النقل: تُرسل على صعيد التخزين: تُحفظ. HTTPS الاستبانة عبر منصة تُشفّر البيانات في أثناء الإرسال باستخدام بروتوكول البيانات الخام على جهاز الباحث المحمي بكلمة مرور، ولا تُخزّن في خدمات سحابية عامة غير موثوقة أو على أجهزة مشتركة.

على صعيد مدة الاحتفاظ: التزم الباحث بإتلاف الاستبانات الفردية المُعبأة بعد الانتهاء من تحليل البيانات وإكمال الدراسة، مع الاحتفاظ بقاعدة البيانات المُجمّعة فقط. وعلى صعيد الوصول: لا يحق لأي شخص — بما في ذلك المشرف الأكاديمي — الاطلاع على الاستجابات الفردية، إذ يُقدّم للمشرف تحليل البيانات المُجمّعة فحسب.

سابعاً: التحيز

— يُمثّل التحيز مخاطرة أخلاقية حقيقية في هذه الدراسة من ثلاثة مصادر رئيسية: أولها، تحيز في التصميم إذ قد يدفع الحماس الشخصي للموضوع نحو صياغة بنود تُكرّس تقييماً مسبقاً للتحول الرقمي. ثانيها، تحيز إذ يُميل المستجيبون إلى اختيار الإجابات التي يرونها، (Social Desirability Bias) الاستجابة الاجتماعية مُرضية اجتماعياً" بدلاً من الإجابات الصادقة. ثالثها، تحيز العينة — نظراً لأن المنظمات ذات النضج الرقمي" المرتفع أكثر استعداداً للمشاركة من تلك التي تعاني تخلفاً رقمياً، مما قد يُشوّه الصورة الكلية.

لمعالجة هذه المصادر، اعتمدت عدة آليات: تحكيم الاستبانة من متخصصين لمراجعة صياغة البنود، واستخدام Harman مقياس ليكرت الخماسي بدلاً من الأسئلة الثنائية (نعم/لا) لتوسيع نطاق الإجابات المتاحة، وتطبيق اختبار. في مرحلة التحليل (CMB) للعامل الواحد للكشف عن تحيز الاستجابة الأحادية المصدر.

ثامناً: تضارب المصالح

لا يربط الباحث أي علاقة مالية أو مهنية بالشركات أو البرامج أو المنصات الرقمية التي قد يُشير إليها المستجيبون في سياق إجاباتهم. وكذلك لا تتلقى الدراسة أي تمويل من جهات تجارية ذات مصلحة في نتائجها.

وفي حال طرأت أي ظروف تُنشئ احتمال تضارب مصالح في مراحل لاحقة، التزم الباحث بإعلام المشرف الأكاديمي والإفصاح عنها صراحةً في التقرير البحثي النهائي.

ومن المحاذير الأخلاقية التي وضعها الباحث في حسبانته أن العلاقات المهنية السابقة مع بعض المنظمات المستهدفة في العينة قد تُنشئ شكلاً من أشكال التحيز غير الواعي، لذا التزم بعدم استهداف أي منظمة سبق أن عمل فيها أو يرتبط بها بعلاقة مهنية مستمرة، وأبلغ المشرف بذلك.

تاسعاً: المخاطر الأخلاقية المحتملة

— حدّد الباحث ثلاثة مخاطر أخلاقية محتملة تستدعي الاهتمام: الأول، خطر الإضرار المهني بالمستجيب. إذ قد يُنتج تسرّب بيانات حول أداء مشاريع منظمته أو مستوى تحولها الرقمي عواقب وظيفية غير مقصودة له والثاني، خطر التأثير على إدراك المستجيب — حيث إن الاستبانة ذاتها قد تُنبّه المستجيب إلى ثغرات في منظمته لم يكن يُفكر فيها قبل ملء الاستبانة، مما يُشكّل تأثيراً جانبياً على وعيه وتقييمه لمنظمته. والثالث، خطر التحديد غير المقصود للهوية — في حالة الجمع بين عدة متغيرات ديموغرافية في منظمات صغيرة.

عاشراً: طرق معالجة المخاطر الأخلاقية

لمعالجة المخاطر الثلاثة المحددة، اعتمد الباحث الإجراءات التالية:

لمعالجة خطر الإضرار المهني: التزمت الاستبانة بعدم طلب أي تفاصيل تُعرّف المنظمة تحديداً، واعتمدت التصنيف القطاعي العام بدلاً من ذكر اسم المنظمة أو قطاعها الفرعي الدقيق. كما نُصّ صراحةً في ورقة الموافقة على أن البيانات لن تُشارك مع أي جهة حكومية أو رقابية.

لمعالجة خطر التأثير على الإدراك: أُضيفت عبارة في مقدمة الاستبانة تُوضح أن الإجابة الأمثل هي التي تعكس واقع منظمة المستجيب كما يراه هو، وأنه لا توجد إجابة صحيحة أو خاطئة بالمعنى المطلق.

لمعالجة خطر التحديد غير المقصود للهوية: صُمّمت الفئات الديموغرافية بحدود عريضة — كاستخدام "أكثر من موظف" بدلاً من نطاقات ضيقة — كما أن تحليل البيانات لن يُجري تقاطعات ثلاثية بين المتغيرات 1000 الديموغرافية لمنع أي تضيق محتمل لدائرة التعريف.

إجمالاً، يرى الباحث أن الدراسة تندرج في فئة البحوث ذات المخاطر الأخلاقية المنخفضة، إذ لا تتضمن بيانات صحية أو مالية شخصية دقيقة، ولا تستهدف فئات هشة أو قاصرة، ولا تُلحق أي ضرر مباشر بالمستجيبين. بيد أن ذلك لا يُعفي من الالتزام بكامل الاشتراطات الأخلاقية المؤصّحة أعلاه، لأن حسن النية وحده لا يكفي دون ضمانات منهجية موثقة.

7. الخاتمة

يتّضح مما سبق أن أخلاقيات البحث العلمي ليست ترفاً أكاديمياً بل ضرورة منهجية وقيمية في آن واحد. فهي، من جهة تصون موثوقية النتائج وسلامة المعرفة المُنتجة، ومن جهة ثانية تحمي المشاركين من أي ضرر محتمل. ومن جهة ثالثة تُكرّس ثقة المجتمع في المنظومة البحثية.

، "وعند تطبيق هذه المبادئ على دراسة "أثر التحول الرقمي على كفاءة إدارة المشاريع في المنظمات السعودية يتبين أن التصميم الكمي القائم على الاستبانة يستدعي اهتماماً أخلاقياً متعدد الأوجه: من الموافقة المستنيرة وسرية البيانات وأمنها، إلى معالجة التحيز وتضارب المصالح والمخاطر المحتملة. وقد وضع الباحث لكل اعتبار من هذه الاعتبارات إجراءً تطبيقياً محدداً يُترجم المبادئ العامة إلى ممارسات قابلة للفحص والتحقق وتنتهي هذه الدراسة إلى التأكيد على أن الالتزام بأخلاقيات البحث لا يُقيد الباحث بل يُحصّنه — إذ تُمثل النتائج المُنتجة في ظل ضمانات أخلاقية صارمة قيمةً علمية أرسخ وقبولاً أكاديمياً أوسع من تلك التي تفتقر إلى هذه الضمانات.

8. المراجع

أولاً: المراجع العربية

- الحمادي، محمد، والشهري، عبدالله. (2021). واقع تطبيق التحول الرقمي في الجهات الحكومية السعودية وتحدياته. مجلة الإدارة العامة، 61(3)، 115-148.
- العتيبي، عبدالله. (2023). أثر أدوات إدارة المشاريع الرقمية على كفاءة التنفيذ في شركات المقاولات السعودية. مجلة إدارة المشاريع، 5(1)، 33-58.
- وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. (2022). مؤشرات التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية. المملكة العربية السعودية: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

Secondly: English References

- American Psychological Association. (2017). Ethical principles of psychologists and code of conduct (2002, amended effective June 1, 2010, and January 1, 2017). <https://www.apa.org/ethics/code>
- American Psychological Association. (2020). Publication manual of the American Psychological Association (7th ed.). <https://doi.org/10.1037/0000165-000>
- Israel, M., & Hay, I. (2006). Research ethics for social scientists: Between ethical conduct and regulatory compliance. SAGE Publications.
- Resnik, D. B. (2018). The ethics of research with human subjects: Protecting people, advancing science, promoting trust. Springer International Publishing. <https://doi.org/10.1007/978-3-319-68756-8>
- Steneck, N. H. (2006). Fostering integrity in research: Definitions, current knowledge, and future directions. Science and Engineering Ethics, 12(1), 53–74. <https://doi.org/10.1007/s11948-006-0006-y>

Vial, G. (2019). Understanding digital transformation: A review and a research agenda. *Journal of Strategic Information Systems*, 28(2), 118–144.
<https://doi.org/10.1016/j.jsis.2019.01.003>